

(التعريف والنقد)

## نظراتٌ في سيرة كَشَّاجِمَ وآثاره

(القسم الثالث)<sup>(\*)</sup>

كتاب المصايد والمطارد

الدكتور محمد بن عبد الله العزّام

هذا باب لم يكن في الحسبان! فلقد وقف الدكتور محمد أسعد طلس رحمه الله على كتاب اسمه المصايد والمطارد منسوبٍ إلى كَشَّاجِمَ، ونسخته في طهران مكتوبة في سنة ٦١٣، فنشرها في بغداد سنة ١٩٥٤، وجزم بأنه من تصنيفه. كما جزم بذلك أستاذنا الدكتور عبد الرحمن رأفت الباشا رحمه الله (في كتاب الصيد عند العرب، ٢٥٨) بناء على أنه مذكور في كشف الظنون وشذرات الذهب وغيرها. وفي إستانبول نسخة أخرى قديمة لم يطلع عليها المحقق، وهي غير مؤرخة، وهو فيها منسوب إلى كَشَّاجِمَ أيضاً (انظر مقالة المستشرق ولفنسون في مجلة المجمع العلمي العربي ٢١٠/١٨). وفي وفيات الأعيان والكتاب المنصوري في السبيرة ونهاية الأرب وحياة الحيوان ومطالع البدور وغيرها نصوص منه غير قليلة، وهي موجودة في النسخة المطبوعة. فلا شك في نسبة الكتاب إليه ابتداء من القرن السابع، إن لم يكن قبل ذلك. ولكن ذكر الكتاب في مصنّفات المتأخرين لا يكفي لحسم الأمور،

(\*) نشر القسم الأول والثاني في: مج ٧٥ ج ٢ ص ٤١٣-٤٣٦ / مج ٧٦ ج ١ ص ١٥٧-١٩٢.

وغاية ما يدلُّ عليه أنه كان موجوداً في عصورهم، إلا إذا روه بالإسناد المتصل إلى المصنّف أو صرّحوا بما يدلُّ على تصحيح نسبه إليه فيؤخذ رأيهم بعين الاعتبار (وهذا غير موجود). وقد ثبت من تاريخ النسخة أن الكتاب كان موجوداً في أوائل القرن السابع، فلا نستفيد كثيراً من ذكره في الكتب المذكورة. ولم يخلُ عصر من العصور من تزوير الكتب واغترار أهل العلم والفضل بها، حتّى عصرنا لم يسلم من ذلك، وحسبك دليلاً تزوير مذكرات هتلر في ألمانيا قبل بضع عشرة سنة.

ولا غرابة في أن يصنّف كشاحم كتاباً كهذا لو أنه كتاب شعر وأدب مع شيء من أمور الصيد. ولكن الأمر فيه على العكس، فهو شديد التعمّق في دقائق الصيد وأحوال الطيور والطرائد وأعراضها وأمراضها، ويأتي الشعر والأدب تبعاً لذلك. فلما نظرتُ فيه وجدت من الغرائب ما يدفع إلى الظنّ القويّ بأنه منحول أو ملفّقاً فرأيت بسط الأمر لأهل العلم لأنني لا أقطع فيه بشيء، ولعلّهم يجدون في نسخ الكتاب الأخرى أو في دواوين العلم ما يجلو حقيقة الحال.

**وأول ما يجب بيانه أن الكتاب مخروم محرماً بليغاً عند بدايته، وأظنّ أن الضائع منه مقدار كراسة، وأول الموجود منه تنمّة حكاية بين الرشيد ورجل يكنى أبا عبد الرحمن. فاتخذ بعضهم ورقة ألزقها به، وكتب على وجهها اسم الكتاب والمصنّف، وعلى ظهرها مقدّمة قصيرة، ولم يعقد باباً ولا شرح مطالب الكتاب والغرض منه وسبب تصنيفه لأن الصفحة الواحدة لا تتسع لذلك! واخترع كلاماً لترميم الحكاية للإيهام بأن الكتاب تامّ! فجاء الكلام ركيكاً مضطرباً لا يفهم، لأن الباقي من الحكاية لا يدلُّ على الضائع منها وليس فيه اسم أبي عبد الرحمن! وهذه الحكاية موجودة بلفظ مشرق في كتاب البيزرة ٤١ - المجهول مصنّفه - بهذا الإسناد (أخبرني بعض ولد عبد الملك بن صالح الهاشمي عن أبيه عن جدّه قال: كنتُ أحضر مع الرشيد**

الطرد كثيراً... إلخ)، و عبد الملك هذا هو أبو عبد الرحمن. وهذا الكلام يشبه أن يكون من قول كشاجم لأنه قريب من أحفاد عبد الملك زماناً ومكاناً.

وهذه الحكاية وما بعدها من حكايات الخلفاء العباسيين، إلى نهاية الباب في الصفحة الثامنة من كتاب المصايد، تتطابق حرفياً مع كتاب البيزرة، وهو هناك تحت عنوان (باب من كان مستهتراً بالصيد من الأشراف)، وهذا الباب يطابق مضمون الحكايات الموجودة في كتاب المصايد، ولا شك في أن العنوان والحكايات الأولى الموجودة في كتاب البيزرة كانت موجودة في كتاب المصايد أيضاً. بل لقد ورد قبله باب طويل في كتاب البيزرة تحت عنوان (باب فضائل الصيد)، وفيه حكايات ونصوص نادرة، منها قول المصنف المجهول (ومن فضائل العلم بالصيد والعادة له: ما حكاها أبي عن إسحاق بن إبراهيم السندي عن عبد الملك بن صالح الهاشمي عن خالد بن برمك... إلخ)، وهذا كلام يشبه أن يكون من كلام كشاجم، لأن إبراهيم ابن السندي عمه، ولا أرتاب في أن هذا الباب بتمامه كان موجوداً في كتاب المصايد قبل وقوع الخرم. ومن المعلوم أن صاحب كتاب البيزرة قد ذكر عن نفسه أنه كان بازيار العزيز الفاطمي المتوفى سنة ٣٨٦، وقد ذكر حكايات كثيرة تدل على صحة قوله، فإن صحَّ قوله هذا فلا بد أن يكون قد وُلد بعد موت كشاجم - أو بعد تصنيفه لكتابه - وأن يكون قد أثار عليه ونقل منه أبواباً بتمامها وكثيراً من المواد والحكايات والأشعار في أثناء الأبواب الأخرى. وقد أشار محققه الأستاذ محمد كرد علي رحمه الله إلى بعض ذلك في مقدمته، وذكر أنه انتحل فيما انتحل أبيات كشاجم المشهورة التي ذكر فيها دير القصير بالمقطم، وعزاها إلى نفسه بصريح العبارة كما هي الحال في كتاب المصايد! ولا يشك من يقارن بين نصوص الكتابين في أن كتاب البيزرة هو الآخذ من كتاب المصايد وليس العكس.

ولقد كان الدكتور طلس رحمه الله حرياً باكتشاف هذا التلفيق، ولاسيما أن كتاب البيزرة كان بين يديه. وقد ذكر المصنّف في الصفحة ٤١ شيئاً من خصائص الحيوان ثم قال (وقد قدّمنا في الرسالة أن الإنسان جامع لذلك كله). ولم يتقدّم شيء من ذلك، وفيه دلالة على نقص الكتاب. ولكنّه أحسن الظنّ بنسخته كما يفعل كثير من المحقّقين مع الأسف.

وإنني لأدعو المحقّقين إلى ضرورة التأكد من أوراق العناوين؛ لأن كثيراً من المخطوطات قد ضاعت أوراقها الأولى بسبب التلف، أو أتلفت عمداً لأنها تتضمن عبارات الوقف. وكثيراً ما يجد الوراق أن لا يلتفتوا إلى هذه النسخة المنقطعة المجهولة، فيغريه الطمع باختلاق هويّة للكتاب وينسبه إلى بعض المشاهير. وقد أتضح لي هذا الأمر في كتابين: معجز أحمد المنسوب زوراً إلى المعري، ومختصر المتع لعبد الكريم النهشلي الذي جعله أحدهم نسخة من كتاب الكامل للمبرد واختلق له مقدّمة وخاتمة وحاول ترميم الحكاية المخرومة في أوّل الكتاب، وهذا هو الكتاب الثالث!

ومع ذلك فالكتاب مليء بالمشكلات! ولنبدأ أولاً بما يدلّ على أنه من تصنيف كشاجم، غير الخبر الذي مرّ آنفاً:

\* فالأبيات التي أنشدها المصنّف لنفسه في دَيْرِ القصير بالمقطّم ثابتة لكشاجم في الديوان وفي معجم البلدان، وسيأتي الكلام عليها مبسوطاً.

\* وذكر خبراً عن الخليفة المكتفي، ثم قال: أخبرني بمثله أبو بكر الصولي، وأخبرني مَنْ رآه بظاهر أنطاكية منصرفه مع المعتضد بالله (كتاب المصايد ٧). وهذا يصلح لكشاجم مكاناً وزماناً، وصلته بالصولي ثابتة ومضت الإشارة إليها.

\* وأنشد أبياتاً بلفظ «وكتبتُ إلى بعض الرؤساء وهو أحمد بن

إسماعيل» (كتاب المصايد ١٢)، وهي في أصل الديوان ٣٣٥ مكتوبة لأبي الحسن الإسكافي. وهو نفس الرجل من غير شك كما يدلُّ عليه ديوان الصنوبري ١٦٢.

\* وقال عن محرّمات الصيد (وكلّ ما أذكره من ذلك سماعي من إبراهيم بن جابر بحلب - بإسقاط الإسناد - سنة أربع وثلاث مئة). وهذا تاريخ يصلح لكشاجم من جهة الزمان والمكان. وأظن أنه يعني إبراهيم بن جعفر بن جابر قاضي حلب المذكور في بغية الطلب ٢١٨/٢.

ولكنّ فيه كثيراً من النصوص التي تنفي نسبته إليه، ومنها:

\* أن المصنّف أنشد قطعيتين على الكاف وأخرى على الصاد، ونسبهما إلى نفسه بلفظ المتكلم (كتاب المصايد ١٠ و ١١)، ولا توجدان في أصل ديوانه ولا في زياداته.

\* ويورد أرجوزة على الزاي بلفظ: قال محمود بن الحسين الكاتب (المصايد ٦٩). وهي لا توجد في أصل ديوانه ولا في زياداته ولم تُنسب إليه في كتاب ما، ولكنها في ديوان السريّ الرّفاء ١٥١ منسوبة له! ثمّ يورد أرجوزة على الألف المقصورة عطفاً على الأرجوزة السابقة بلفظ «وله أيضاً» (كتاب المصايد ٧٠)، وليست في أصل الديوان ولا في زياداته أيضاً.

\* ثمّ يعقب على هاتين الأرجوزتين بقوله (وكتبتُ إلى صديق لي من الكتاب أصفُ بازياً له حضرتُ معه الصيدَ به)، وأنشد قصيدة لا وجود لها في الديوان. فهذا المتكلم يجب أن يكون كشاجم، ولكنّ المصنّف يذكر كشاجم في المواضع الأخرى بضمير الغائب! والغريب أن هذا الكلام بنصّه وفصّه موجود في كتاب البيزرة، ولكن القصيدة غير القصيدة! وهي أيضاً ليست في الديوان! فالتلفيق والاضطراب واضحان.

\* ثمَّ يعود المصنّف إلى ذكر كشّاجم بضمير الغائب، فيورد قطعة على القاف بلفظ: قال محمود بن الحسين الكاتب (المصايد ٧٦) - وليست في أصل الديوان ولا في زياداته - وأرجوزة على القاف بلفظ «وقال بعض من حضر، وهو محمود بن الحسين الكاتب» (المصايد ٧٧)، وليست في أصل الديوان بل في زيادات إحدى النسخ المتأخّرة (الديوان ٤٥٨). ويورد أرجوزة على الهمزة بلفظ «وقال محمود بن الحسين» (المصايد ٢٣٤). وليست في أصل الديوان بل في الزيادات المنسوبة إلى أبي الفرج (الديوان ٢٣٤).

\* وينشد شعراً للصنوبري من غير إشارة إلى معرفة أو صداقة بينهما، ويذكر اسمه مجرداً من الثناء والتكنية (المصايد ٢٣١).

\* ثمَّ يتعاطم الأشكال، فينشد أربع عشرة قصيدة وأرجوزة ينسبها إلى نفسه بصريح العبارة ولفظ المتكلم (المصايد ٧١ و ٨١ و ٨٧ و ٨٨ و ١٠٠ و ١٥٨ و ١٥٥ و ١٦٧ و ١٧٦ و ٢١٢ و ٢٦٢). وليس لها جميعاً وجود في أصل الديوان، ولكن وردت إحداها في زيادات أبي الفرج (الديوان ٤٣٢)، وهذه القطعة لا وجود لها في النسخ الثلاث ولا في نسخة برنستون.

فهذه قرائن متعارضة، أقلّها يشهد بأن الكتاب له، وأكثرها يشهد بأنه ليس له! ونحن نستطيع أن نخرج من بعضها بدعوى أن الحمدوني - على فرض وجوده - لم يقف على جميع شعر كشّاجم. ولكن هذه الأشعار موجودة في كتاب يُفترض أنه من أشهر كتبه، فكيف يخفى أمره وأمر الأشعار الواردة فيه على من يتصدّى لجمع ديوانه ويعرف أبناءه؟ وكيف يخفى ذلك على ابنه أبي الفرج وهو يستدرك على الديوان؟ ولماذا لم يقل

لهذا الحمدوني: إن في كتاب المصايد كثيراً من شعر أبي ؟ فإذا كانت من شعره حقاً فينبغي أن يكون الكتاب لغيره، وإن كانت ممدوسة عليه فالكتاب كله ممدوس عليه.

ومن أغرب الغرائب أن ينسب إلى نفسه قطعاً كثيرة بلفظ المتكلم وقطعاً كثيرة بلفظ: قال كشاجم! فهذا الأسلوب غريب جداً ولا أعرف له مثيلاً، والعادة أن الإنسان إنما يقول عن نفسه «قال فلان» في معرض التعقيب على كلام سابق لغيره، كما يتضح من أسلوب الجاحظ وابن حزم ويقوت وغيرهم، وإذا أراد إنشاد شعر نفسه بلفظ الغائب فالوجه أن يقول: (قال فلان: وقلت في هذا المعنى كذا وكذا). وفي المسألة إشكال آخر وهو أن الإنسان لا يذكر نفسه باللقب الذي يشعر بالمدح أو الذم، بل بالاسم أو الكنية كما هو معلوم. ولا حاجة للإطالة في هذا المعنى الواضح، ولعلّي أستشهد بكتاب معجز أحمد المنسوب زوراً إلى أبي العلاء المعري، فقد أنشد المصنّف فيه شعراً لأبي العلاء في ثلاثة مواضع بلفظ «قال المعري»، فزعم محقق الكتاب أن هذا غير مستنكر ولا يقدر في نسبة الكتاب إليه! ولكن اتضح لي ولغيري أن الأدلة على تزويره لا نهاية لها ولا شك فيها البتة، وأن هذه العبارة كان ينبغي أن تثير قلق المحقق بدلاً من التماس تخريجات واهية لها على عادة بعض المحققين في التعصّب للكتب التي ينشرونها.

وأشار محقق الديوان إلى وجود بعض هذه الأشعار منسوباً إلى كشاجم في نهاية الأرب للنويري المتوفى سنة ٧٣٣ (الديوان ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٩٣، ٤٩٤). ولا عبرة بذلك كما أوضحت فيما مضى؛ لأن النويري له عناية واضحة بأدب الصيد والطرود وإطلاع على المصادر، فلا غرابة في أن

يقف على نسخة مماثلة للنسخة التي لدينا، ولقد نُسب الكتاب إليه قبل عصر النويري بمئة سنة أو أكثر كما يتضح من تاريخ نسخة طهران.

أما الأرجوزة الموجودة في ديوان السّريّ - وهي معزوة في الكتاب إلى كشاجم بضمير الغائب «قال» لا بضمير المتكلم «قلت» - فهي تشير إشكالاً بالغا. فالسّريّ متأخّر عن عصر كشاجم من غير شك، ولم يتهمه أحد باختلاس شعره. فإذا كانت من شعره ففيها دليل قوي على أن الكتاب أو بعضه متأخّر عن عصر السّريّ أيضاً. ولا أرى مجالاً لأن يكون الكتاب بتمامه صحيح النسبة إلى كشاجم - إذا طرحنا جميع الإشكالات الأخرى - إلا بثلاثة شروط: أن تكون الأرجوزة من شعره، وأن يكون السّريّ اختلسها أو ألصقت به، وأن يكون كشاجم يتلوّن ويخرق القاعدة في التعبير عن نفسه فيتحدّث بلفظ المتكلم أحياناً ولفظ الغائب أحياناً. ولعمري إنها لظلمات متراكبة لا أدري كيف يخرج الكتاب منها سليماً معافى!

وأما الأبيات التي قالها المصنّف في دَيْرِ القُصَيْرِ فهي ثابتة في ديوان كشاجم، ونُسبت إليه في معجم البلدان. ولكن من الغريب أن صاحب كتاب البيزرة - المفترض أنه عاش في مصر الفاطمية بعد عصر كشاجم بعشرات السنين - نسبها إلى نفسه بهذه العبارة (ولي في نحو هذا المعنى، وكنا نخرج للصيد بمصر في موضع يُعرف بدير القُصَيْر). ومضى بيان أن في الكتاب أبواباً ومواد غير قليلة توجد بحروفها في كتاب المصايد!

وقد اكتفى الدكتور طلس بهذه الأبيات لتوثيق نسبة الكتاب، وجزم بأن صاحب البيزرة هو الذي أغار عليه. بينما ظنّ الدكتور يوسف العش رحمه الله أن الأبيات من شعر الخالدين المدسوس في ديوان كشاجم وأنّه



يجوز أن يكون الكتاب من تصنيفهما (مجلة المجمع العلمي العربي ١٨ / ١٨٥). وهو ظن غير صحيح قطعاً، لأن الخالدين لهما كتاب في الأديرة وقف عليه ياقوت ونقل منه أن دَيْرَ الْقُصَيْرِ هذا من أديرة العراق، فنفى ياقوت ذلك واستشهد عليه بشعر كشاجم هذا ويقول الشابشتي أنه من أديرة مصر. وأضاف ياقوت أن الخالدين اغترأ بذكر حلوان في هذه الأبيات فظننا بأنها حلوان العراق، وحقق أنها حلوان مصر بدليل ذكر السفن وصيد السمك مما لا ينطبق على حلوان العراق، وهي حجة ساطعة وتحقيق نفيس. فهذا الغلط منهما يمنع أن تكون الأبيات من شعرهما، ولا أرى حتى الآن مجالاً للشك في أنها من شعر كشاجم الصحيح. فالحاصل أن الأبيات مُتَنَازَعٌ عليها بين ثلاثة مصنفين (١) كشاجم في الديوان (٢) مصنف كتاب المصايد (٣) مصنف كتاب البيزرة. ولا يظهر موجب للشك في أنها من شعر كشاجم، فلا بد أن يكون مصنف كتاب المصايد أو مصنف كتاب البيزرة، أو كلاهما، كاذب في دعواه بأنها من شعره، أو أن يكون الكتابان معاً من تصنيف كشاجم!

ولقد كان أبو الحسن العدوي الشمشاطي معاصراً لكشاجم، وكان مؤدباً لأولاد ناصر الدولة الحمداني أمير الموصل. وفي كتابه الأنوار قطعة لبعض الأعراب أنشده إياها «محمد بن الحسن» (الأنوار ٢٥٠)، وهي موجودة في كتاب المصايد (١٥٠)، فالظاهر أن الصواب «محمود بن الحسين» أي كشاجم، وأن الشمشاطي قد لقيه في شبابه. فهذا قد يشهد لصحة الكتاب من حيث الجملة. ولكنه يثير إشكالاً من جنس الإشكالات السابقة: فكتاب الأنوار يعتبر من كتب الصيد والطرْد، ويشترك مع كتاب

كشاجم في نصوص كثيرة جداً، وإذا صحَّت الأشعار المنسوبة إلى كشاجم في كتاب المصايد فهو يُعدُّ من كبار شعراء هذا الفنّ، فكيف يغفل الشمشاطي - سواء أكان تلميذه أم زميله أم عصريّه - عن الاستشهاد بشيء من شعره إلا بيتين في صفة البواشق لا أهمية لهما؟ (انظرهما في الأنوار ٢١٣). وهذان البيتان ثابتان لكشاجم ولكن لا وجود لهما في كتاب المصايد! والموجود فيه في ذلك الموضوع - وفي كتاب البيزرة أيضاً - قطعة أخرى نسبها المصنّف إلى محمود بن الحسين الكاتب، وهي موجودة في بعض نسخ الديوان دون بعض! (المصايد ٧٦).

ولا يخفى أن كتب الصيد والطرود تروق للملوك والأمراء وأثرياء الناس، فلا يُستغرب أن يجمع بعضهم كتاباً في هذا الفنّ وينحله إلى رجل مشهور مثل كشاجم ويهديه إلى بعض كبار القوم. وقد نُشر بالتصوير كتاب «ضواري الطير» منسوباً للغطريف بن قدامة الغساني صاحب ضواري هشام بن عبد الملك، وفيه أن الحجاج بن خيثمة استخرجه من خزانة الرشيد وعرض على الغطريف، وأن معاذ بن مسلم الهراء زاد فيه أشياء من كلام الملوك والأكاسرة، وأن ملك الروم أهدى للمهديّ كتاباً من كتب اليونان، فأمر المهديّ بإحضار أدهم بن محرز الباهلي العارف بنوادر العرب فألّف هذا الكتاب. وهذه دعاوى أقرب إلى الأساطير فيما أرى، فلا تطمئن النفس إلى تصنيف كتاب للصيد في عصر هشام، ولا إلى بقاء الغطريف إلى عصر هارون، ولا إلى معرفة معاذ بن مسلم بعلوم الأكاسرة. أمّا أدهم بن محرز الباهلي فرجل معروف، ولكنّه عاش في القرن الأول وشهد صفتين مع معاوية! وترتيب الكتاب يدلُّ على أنه من صنيع بعض المتأخرين لأنه كما يظهر خلاصة مركزة لكتب هذا الفنّ.

**فالحاصل أن كتاب المصايد مصابٌ بانفصام الشخصية! والأقرب في ظني أن كشاجم كان له نبذة أو رسالة صغيرة في الموضوع، ولعلها هي رسالة البيزرة المذكورة في بعض المصادر. فتعرض للدرس والتلفيق مرتين وخرجت منه نسختان: النسخة المطبوعة باسم كتاب البيزرة التي ينسبها بازيار العزيز الفاطمي إلى نفسه، والنسخة التي لاتزال منسوبة إلى كشاجم باسم كتاب المصايد والمطارد. وتشارك النسختان في نصوص كثيرة، والله أعلم.**

### ثلاث فوائد عزيزة:

لقد نُشر كتاب بُغية الطلب لابن العديم بالتصوير عن النسخة الأم بخطه رحمه الله. وهذا الكتاب من أنفس النفائس، ولا يعيبه إلا ضياع جزء كبير من أجزائه، ومن ذلك ترجمة أبي الفتح كشاجم. ولقد ترجم في الأجزاء الباقية لابنه أبي نصر، وضاعت ترجمة ابنه أبي الفرج وترجمة أبيهما كشاجم. ولكن بقيت ترجمة صغيرة لكشاجم في باب الألقاب ١٠/٤٧٤ وهذا نصّها (كشاجم: هو أبو الفتح محمود بن الحسين، ولُقّب كشاجم لأنه كان كاتباً شاعراً مُنجمًا، وكان بحلب، وقد قدّمنا ذكره).

إنَّ أهمَّ ما يميّز بُغية الطلب عن غيره أن ابن العديم كان محققاً مدققاً واسع الاطلاع على أوثق المصادر، بخطوط أصحابها في كثير من الأحيان، وكان خطّاطاً مبدعاً. فكتب الكتاب بخطه الجميل، وضبط الكلمات المشكّلة بحيث أصبح من أهم المصادر لحسم كثير من الإشكالات. وقد جرّبته في كثير من الأمور فوجدته معيناً لا ينضب. وهذه الترجمة على إيجازها تتضمن ثلاث فوائد مهمّة:

\* فذكر أن كلمة كشاجم منحوتة من ثلاث كلمات: كاتب وشاعر ومنجم. وقد خبط بعضهم في ذلك على غير هدى، فقالوا إنها منحوتة من خمس كلمات: كاتب وشاعر وأديب وجواد - أو جدلي - ومنجم. والتكلف في هذا التخريج واضح جداً.

\* وضبط كلمة كشاجم بفتحة واضحة على الكاف، وهذا يكفي لحسم هذه المسألة التي غمض أمرها على كثير من القدماء بين فتح الكاف وضمها. وذكر المجد في القاموس ١٧٣/٢ أنها بضم الكاف كعُلابط، وأشار الزبيدي في التاج ٤٦/٩ إلى القول الآخر. والقياس يقوي فتح الكاف، لأن الكاف إذا كانت من كلمة كاتب فهي مفتوحة الكاف.

\* وصرح بأنه كان يعيش في حلب، وهذه فائدة مهمة جداً يشهد لها ديوانه وديوان صديقه الصنوبري.

هذا كله في سطرين، فكيف لو بقيت الترجمة المطولة!